

تونس – من الثورات إلى المؤسسات موجز وافٍ

يواجه المجتمع التونسي بعد الثورة عملية تحول ضخمة في الوقت الراهن. ففي أواخر عام 2011، تشكلت أول حكومة تمثل الشعب خلال ما يزيد على ثلاثة عقود، وانتخبت أيضا الجمعية التأسيسية. وخاض مئات المرشحين انتخابات حرة نزيهة أدلى فيها حوالي 90 في المائة من الناخبين بأصواتهم. ويحاول التقرير الذي صدر بعد عام من رحيل بن علي، ويحمل عنوان "تونس: من الثورات إلى المؤسسات"، أن يصف العوامل التي تحرك هذا التحول، بفحص كيفية تغيير العناصر المحددة في المجتمع – أو عدم تغييرها – في فترة ما بعد الثورة.

وواصلت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي لعبت دورا مركزيا في التحضير للثورة إلى جانب أعمال الثورة ذاتها، التأثير على التغييرات السريعة خلال العام المنصرم. ويوضح هذا التقرير كيف قام المواطنون والمجتمع المدني وأصحاب المشاريع والأطراف الحكومية بتطبيق هذه التكنولوجيا. ويحدد أيضا فرص الاستفادة من قدرات التكنولوجيا في تحسين نظام الإدارة العامة وزيادة الفرص الاقتصادية وتشجيع التماسك الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، فإن هذه النتائج تستهدف إتاحة فهم وإدراك ما يلي من تساؤلات بحثية حيوية:

- كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية والأهلية والحكومية الرئيسية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحسين الكفاءة التنظيمية والمشاركة العامة والخدمات المقدمة ومستوى المساءلة بشكل عام؟
- كيف ينبغي لصانعي السياسة والمستثمرين هيكلية المبادرات التكنولوجية وترتيب أولوياتها بغرض تحفيز التنمية الاقتصادية والابتكارات التقنية؟
- كيف يمكن أن يشجع استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بين المواطنين والإعلام والمؤسسات الأهلية على التماسك الاجتماعي وتحقيق المرونة الاجتماعية؟

وقام الباحثون، في إطار سعيهم للإجابة عن تلك التساؤلات، باستخدام منهج تطبيقي يقوم على وصف ودراسة المجتمع، إذ أنشأوا صورة زمنية حرجة لقطاع عريض من المجتمع التونسي. وشكلت المقابلات الشخصية المتعمقة أداة مركزية للبحث. وشملت عينة البحث أكثر من 100 تونسي من تسع مدن وبلدات وعشرات المؤسسات والشركات. وسعى هذا البحث إلى فهم كيف ينظر مختلف المواطنين إلى حياتهم وما يواجهونه من قيود وفرص في هذه المرحلة بعد الثورة. وسيجد القارئ أصوات هؤلاء المواطنين واضحة على هذه الصفحات.

وأثناء هذه المقابلات، وفيما يتصل بتحليل بيانات المسح والمشاورات مع الأكاديميين والخبراء، تم تحديد خمس مشكلات أساسية مهمة تستدعي تركيزا خاصا:

1. التباين فيما بين المناطق المختلفة مازال يمثل تحديا محورا أمام التماسك الاجتماعي. ومع غياب تدخل حكومي جاد ومستمر، فقد تستمر الاضطرابات.

وتعاني الأقاليم التونسية الداخلية من الانعزال عن المراكز الساحلية الحضرية للنشاط الاقتصادي بالبعد المكاني والبنية التحتية ونقص الاستثمارات العامة والخاصة. وكان نقشي المعاناة الاقتصادية في المناطق الداخلية كافيا لإشعال الثورة. وبعد عقود من الإهمال من النظام السابق، يسعى المواطنون بالمناطق الداخلية

الآن إلى الحصول على فرص اقتصادية مماثلة، والرعاية الصحية الأساسية، وأدوات الإعاشة مثلهم مثل نظرائهم في الحضر.

2. الشركات الصغيرة والمتوسطة تستطيع النمو إذا تم ضخ استثمارات ضخمة في النظام في صورة تمويل للشركات والبنية التحتية الرقمية وتطوير العمالة.

تملك الشركات الصغيرة والمتوسطة الإمكانيات لتنمية اقتصاد تونسي منفتح بشكل سريع. ويستلزم التشجيع على التوسع الاقتصادي ونمو فرص العمل، ولا سيما في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا، إزالة القيود التي تشمل ارتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال والرقابة الحكومية على الأسواق الحيوية ونقص مهارات العاملين.

3. نظام التعليم العالي التونسي يملك أساسا قويا، لكن ازدهارها يتطلب إعادة مراجعة للمناهج، وضخ استثمارات في البنية التحتية، والانسلاخ من أنظمة الرعاية الحكومية.

في حين يحظى نظام التعليم العالي التونسي بالإشادة بسبب نطاق التغطية وتقدمه مقارنة بباقي المنطقة، فقد بالغت حكومة بن علي كثيرا في أوجه قوته. إذ يشير أصحاب المصلحة في مختلف أنحاء نظام التعليم العالي، وكذلك من يرتبط بهم من أطراف، مثل قيادات الأعمال، إلى ثغرات كبيرة في جودة المناهج. وإضافة إلى ذلك، كشف البحث مشاكل بشأن جودة التدريس والبنية التحتية يجب علاجها كي تصبح تونس قادرة على المنافسة عالميا في القطاعات المتقدمة.

4. الرغبة في المشاركة السياسية واسعة النطاق. ويتقبل المواطنون والساسة على السواء الكثير من الأدوات والبرامج والأساليب الجديدة للتواصل معاً. لكن رغم هذه الخطوات الإيجابية، مازالت التحديات قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالمعرفة السياسية للمواطن.

تمثل الفترة الحالية فرصة سياسية هائلة. وتظهر مشاركة التونسيين المتنامية في نظامهم السياسي في شكل زيادة ضخمة في وسائل الإعلام السياسي، والأحزاب السياسية الجديدة، وغير ذلك من أشكال المشاركة. وأستقبلت الانتخابات التشريعية في أكتوبر/تشرين الأول 2011 بحفاوة كبيرة بوصفها انتخابات حرة ونزيهة، وشهدت مشاركة ضخمة بصورة غير عادية. بيد أنه بعد أجيال من الحكم الاستبدادي، يعاني كثير من المواطنين مع آليات المشاركة السياسية. ويتناقض الانفجار المعلوماتي والإعلامي الجديد مع جهود الناخبين الجدد الذين يبحثون عن مصادر موثوق فيها للمعلومات السياسية.

5. المجتمعات الإلكترونية التي ظهرت تحت حكم الدولة الاستبدادي توفر الأساس لمجتمع مدني جديد. وبنفس القدر من الأهمية، فإن كثيرا من هذه المجتمعات يعج بالعديد من أصحاب المشاريع المحتملين تجمعهم معاهماتهم واهتمامهم بالتكنولوجيا المتقدمة.

أثبتت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قدرتها على توسيع المجال العام في مختلف أنحاء العالم؛ وتظهر تحليلات التجربة التونسية مرارا أن التكنولوجيا كان عنصرا محوريا في الثورة. وكانت المجتمعات الإلكترونية التي نمت قبل الثورة تحت حكم الدولة الاستبدادي مصادر متاحة للمنظمات السياسية والتعاون السياسي. وقام موقع فيسبوك بدور مركز رئيسي للحوار السياسي وقامت أدوات وسائل الإعلام الإلكتروني والاجتماعي الأخرى بدور كبير في تدعيم الروابط بين هذه المجتمعات وكانت في قلب المشاركة السياسية بالفعل.

إن العالم يتطلع إلى التجربة التونسية اليوم بوصفها نموذجا مصغرا وبارومترا لاتجاه أعظم، وهو زيادة المطالبة بالعدالة والكرامة لشعب حُرْم منها طويلا. وباعتبار تونس أول بلد بين بلدان كثيرة تشهد انتفاضات مماثلة عام 2011، فإنها تحتل موقعا فريدا لتظهر لنفسها وللعالم كيف يمكن أن يتحول مجتمع ما من نظام

استبدادي إلى نظام تمثيلي. وعن طريق إبراز الفرص المحتملة لنجاح الاستثمار، وكذلك احتياجات الشعب التونسي وطموحاته وأفكاره، فإن تقرير "تونس: من الثورات إلى المؤسسات" يهدف إلى أن يقدم للمجتمع الدولي خريطة طريق شاملة تقوم على أساس اعتبارات المواطن وذلك لتصميم مساندة لهذه المجتمع الأخذ في التغيير.